تقريـر حـول:

الاقـتـصـــاد الأخـضـــــر

فـرص اقـتـصـاديـة واجـتـمـاعـيـة واعـدة

إعـداد :

قسـم الدراسـات الاقـتـصـادية

إشـراف :

الخبير الاقـتـصـادي/ د. طـالـب الحـيـالي

إدارة الـدراسـات والإحـصـاء

ابريل 2016

المحتويات

المقدمة 2
تعريف الاقتصاد الأخضر: 2
مكونات الاقتصاد الخضر :..... 2
شروط وضوابط نمو الاقتصاد الأخضر : 3
استراتيجية الإمارات للتنمية الخضراء:..... 4
تجارب بعض الجهات داخل الدولة في الاقتصاد الأخضر..... 7
تجربة إمارة رأس الخيمة: 8
تجربة دائرة التنمية الاقتصادية أثر الاقتصاد الأخضر 9
الآفاق المستقبلية للاقتصاد الأخضر..... 10
الخاتمـــة 10

المقدمة

لاقتصاد الأخضر نموذج جديد من نماذج التنمية الاقتصادية السريعة النمو، والذي أساسه يقوم على المعرفة للاقتصاديات البيئية والتي تهدف إلى معالجة العلاقة المتبادلة ما بين الاقتصاديات الإنسانية والنظام البيئي الطبيعي، والأثر العكسي للأنشطة الإنسانية على التغير المناخي والاحتباس الحراري، وهو يناقض نموذج ما يعرف «بالاقتصاد الأسود» والذي أساسه يقوم على الوقود الحجري مثل الفحم والبترول والغاز الطبيعي. إذا الاقتصاد الأخضر يحتوي على الطاقة الخضراء والتي توليدها يقوم على أساس الطاقة المتجددة، بدلا من الوقود الأحفوري، والمحافظة على مصادر الطاقة واستخداماتها كمصادر طاقة فعالة، هذا عدا عن أهمية نموذج الاقتصاد الأخضر في خلق ما يعرف بفرص العمل الخضراء، وضمان النمو الاقتصادي المستدام والحقيقي، ومنع التلوث البيئي، والاحتباس الحراري، واستنزاف الموارد والتراجع البيئي.

تعريف الاقتصاد الأخضر:

يستند مفهوم الاقتصاد الأخضر الى إعادة تشكيل الأنشطة الاقتصادية لتكون ذات آثر داعم ومساند للبيئة والتنمية الاجتماعية، بحيث يصبح الاقتصاد الأخضر أحد الطرق الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة، حيث يمارس فيه قطاع السلع والخدمات البيئية مثل الطاقة البديلة، الأبنية الخضراء، النقل المستدام، إدارة المياه، إدارة النفايات و الأراضي دورا أساسيا في بناء الاقتصاد المذكور.

لا يزال تعريف الاقتصاد الأخضر محل شك لدى البعض.. ولكن من حيث الجوهر ، تتفق التعاريف مع تعريف برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بأنه نظام من الأنشطة الاقتصادية التي تعمل على تحسن نوعية حياة الانسان على المدى الطويل، دون أن تعريض الأجيال القادمة إلى مخاطر بيئية أو ندرة ايكولوجية خطيرة.

وعموما يوجد هناك توافق حول فهم الاقتصاد الأخضر من منظور التنمية المستدامة، و التوافق مع مبادئ مؤتمر الأمم المتحدة في ريودر جانيرو بالبرازيل (الريو + 20) وأن الاقتصاد الأخضر يمثل طريقاً للتنمية المستدامة وليس بديلاً عنها.

وبالتالي فهو "اقتصاد يوجه فيه النمو في الدخل والعمالة بواسطة استثمارات في القطاعين العام والخاص من شأنها أن تفضي إلى تعزيز كفاءة استخدام الموارد، وتخفيض انبعاثات الكربون والنفايات والتلوث ومنع خسارة التنوع الإحيائي وتدهور النظام الإيكولوجي.

مكونات الاقتصاد الخضر:

وفقا لتقارير الأمم المتحدة يتكون الاقتصاد الأخضر من:

أولا- فرص خضراء جديدة:

خلق فرص اقتصادية واجتماعية جديدة نتيجة لبناء أنشطة خضراء جديدة تساهم في:

1. تحسين التدفقات التجارية مع التركيز على السلع والخدمات البيئية.
2. الاهتمام بإنتاج وتوزيع الطاقة المتجددة.
3. دعم الابداع، البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا.
4. تشجيع ريادة الأعمال، التعليم التدريب وإعادته.

إن بناء الأنشطة الخضراء الجديدة سيحقق المزيد من الفوائد، منها :

1- خفض انبعاث الكربون.
2- تحسين النقل العام.
3- تقليص الضرر المائي نتيجة قلة المياه أو زيادتها.
4- تحسين الأمن الغذائي.
5- تقليل تدهور حالة الأراضي وتصحّرها.

ثانيا- جعل الأنشطة الاقتصادية القائمة أكثر ملائمة للبيئة:

خلق فرص اقتصادية واجتماعية جديدة بواسطة تخضير الأنشطة الاقتصادية القائمة، ويتم ذلك من خلال :

1. تعزيز النقل المستدام.
2. تخضير البناء والتصميم.
3. تخضير إنتاج الكهرباء
4. تحسين إدارة المياه وعمليات التحلية.
5. تعزيز الزراعة العضوية.

أن تخضير الأنشطة الاقتصادية القائمة سيؤدي الى:

1- تعزيز الأنشطة المنخفضة الكربون.
2- إيجاد مجالات جديدة للنمو الاقتصادي
3- خلق فرص عمل جديدة تساهم في الحد من ظاهرة البطالة.
4- تنوع مصادر الدخل من خلال ايجاد صادر جديدة للدخل.
5- توظيف الشباب في قطاعات جديدة.

شروط وضوابط نمو الاقتصاد الأخضر:

من أجل ضمان نمو الاقتصاد الخضر لابد من توفر الشروط الضرورية التالية:

1- إدماج كلفة التلوّث واستخدام الموارد الطبيعية ضمن الكلفة الإجمالية للسلع والخدمات.
2- تحديث القوانين البيئية وتحديد آليات تنفيذها.
3- رسم استراتيجيات وطنية للتنمية الخضراء، تحدد فيها القطاعات القابلة للتحوّل للاقتصاد الأخضر حسب أولوياتها.
4- إدراج الأنشطة البيئية ضمن الخطط الخمسية والاستراتيجيات التنموية للدولة.
5- توعية المستهلك وتعزيز ثقافة أنماط الانتاج والاستهلاك المستدامة.
6- تبني حزمة من السياسات الداعمة لنمو الاقتصاد الأخضر كالضرائب المباشرة، حوافز للأنشطة البيئية، نقل التكنولوجيا، البحث والتطوير، برامج و شهادات الجودة، إلخ.

استراتيجية الإمارات للتنمية الخضراء:

في إطار سعيها المتواصل لبناء مستقبل مستدام لجيل الحاضر وأجيال المستقبل تبنت دولة الإمارات العربية المتحدة في أوائل عام 2012 نهج الاقتصاد الأخضر كمسار من مسارات التنمية المستدامة عبر "استراتيجية الإمارات للتنمية الخضراء" وقد جاء تبني هذا النهج في إطار رؤية الإمارات 2021 وهي رؤية وطنية طموحة تستند إلى برنامج العمل الوطني لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله ونتطلع من خلالها إلى أن تكون بلادنا من أفضل دول العالم في عام 2021

ويشكل الاقتصاد الأخضر وسيلة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة مع تبني نهج الاقتصاد الاخضر من خلال:

1. تعزيز التنافسية الاقتصادية
2. خلق فرص عمل
3. جذب الاستثمارات
4. دعم الابتكار والمعرفة
5. زيادة كفاءة استخدام الموارد الطبيعية والاقتصادية
6. تعزيز الأمن الوطني في مجال الطاقة والمياه
7. تعزيز سمعة الدولة عالمياً

التحول نحو الاقتصاد الأخضر سيعود على الدولة بمنافع تشمل النواحي الرئيسية الآتية:

البيئية:

- تحسين إدارة الموارد الطبيعية كالطاقة والمياه من خلال تخضير مختلف القطاعات الاقتصادية
- خفض انبعاثات الغازات الدفيئة (Greenhouse gases)
- تقليل النفايات من خلال تشجيع عمليات إعادة التصنيع والتدوير

الاجتماعية:

- رفع جودة الحياة وخفض الأمراض والتكاليف الصحية
- خلق فرص عمل جديدة من خلال التركيز على الوظائف الخضراء
- توافر منتجات صديقة للبيئة وتفعيل دور المشتري

الاقتصادية:

- تعزيز تنافسية اقتصاد الدولة
- تخفيض الاعباء المالية على الحكومة
- تعزيز مكانة الدولة كوجهة استثمارية من خلال جذب الاستثمارات الخضراء
- تعزيز التنوع الاقتصادي وخلق مشاريع وصناعات جديدة مبنية على الإبداع والتكنولوجيا
- جعل الإمارات مركز عالمي لتصدير وإعادة تصدير المنتجات والتقنيات الخضراء

الدولية:

- أن تكون الإمارات من الدول السباقة بالتوجه نحو الاقتصاد الأخضر.
- تعزيز مكانة دولة الإمارات في المحافل الدولية.

آلية تطبيق استراتيجية الامارات للتنمية الخضراء

1- السياسات والحوكمة

- إجراء تحليل شامل ودقيق الوضع الحالي في الدولة وأهمية النمو الأخضر
- إجراء مقارنة معيارية مع دول مختارة التي قامت بتبني نهج النمو الأخضر مثل البرازيل، الدنمارك، كوريا الجنوبية، واندونيسيا
- تقييم التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لنهج النمو الأخضر من حيث خلق فرص عمل جديدة.
- إعداد نظم الحوكمة و الحوافز والسياسة العامة للدولة في مجال التنمية الخضراء
- إعداد آلية التطبيق وتوجيه القطاعات الاقتصادية لإعداد وتطوير السياسات والخطط والأدلة الإرشادية القطاعية الخاصة بالتنمية الخضراء
- وضع مؤشرات أداء تقيس كفاءة و فعالية التطبيق.

2- إدارة البيانات

- جمع البيانات البيئية والاقتصادية و الاجتماعية اللازمة لإعداد الاستراتيجية الوطنية
- بناء قاعدة معلوماتية يرتكز عليها تطبيق الاستراتيجيات المستقبلية بالاستفادة من البرمجيات التي تم تطويرها و تطبيقها في جمهورية كوريا
- الاطلاع على ما يزيد عن 100 وثيقة رسمية واستخلاص ما يزيد عن 36000 بيان من البيانات البيئية والاقتصادية و الاجتماعية في جميع القطاعات

3- بناء و تنمية القدرات والطاقات البشرية:

انطلاقا من توجه دولة الامارات العربية المتحدة نحو التنمية الخضراء والتزامها بتبني نهج الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة، قامت وزارة البيئة والمياه بالتعاون مع مكتب رئاسة مجلس الوزراء ووزارة الخارجية والمعهد العالمي للنمو الأخضر بعقد سلسلة من الورش التدريبية في مجال بناء و تنمية الطاقات البشرية في مجال التنمية الخضراء. حيث تم عقد سلسلة من ورش العمل التدريبية التي تهدف الى تدريب وتأهيل الكوادر البشرية العاملة بالقطاعين الحكومي والخاص في مجال الاقتصاد الأخضر. وقد حضر هذه الورش ما يزيد عن 400 ممثل من الجهات الحكومية والمحلية والقطاع الخاص والتي من شأنها أن تقوم بـ :

- بناء الطاقات البشرية اللازمة لإدارة المهام المتعلقة بتطبيق مفاهيم النمو الأخضر
- تعزيز المعرفة في مجال النمو الأخضر
- الاطلاع على النظريات والممارسات الحديثة في مجال النمو الأخضر من حيث السياسات والتقنيات والصناعات الخضراء.

القطاعات المستهدفة:

- النفط والغاز
- المياه والكهرباء
- الصناعة
- النفايات
- الأبنية والانشاءات
- النقل والمواصلات
- استخدام الاراضي والزراعة

الموجهات الاستراتيجية :

تم تحديد 5 موجهات استراتيجية روعي في تحديدها توافقها مع رؤية الامارات 2021، والأجندة الوطنية، والخطط الاستراتيجية للحكومة الاتحادية، ومسارات استراتيجية الامارات للتنمية الخضراء.

وتنحصر هذه الموجهات في الآتي:

1. **اقتصاد معرفي تنافسي**
2. **تنمية اجتماعية و جودة حياة عالية**
3. **البيئة المستدامة و تثمين الموارد الطبيعية**
4. **الطاقات النظيفة والتكيف مع تغير المناخ**
5. **الحياة الخضراء واستخدام الامثل للموارد**

أهم الفوائد البيئية والاقتصادية والاجتماعية:

تحقيق جودة حياة عالية:

- **خفض ما يزيد عن 2.2 مليون طن من النفايات بحلول عام 2021**
- **توفير 4 مليار متر مكعب من المياه بحلول عام 2030**
- **تحسين أنماط الاستهلاك بما يضمن استدامة الموارد**
- **رفع معدل الوعي الاجتماعي بما يتناسب مع مراحل التحول للاقتصاد الأخضر**

تخفيض الآثار السلبية على البيئة:

- **خفض 20٪ من البصمة المائية بحلول 2030 سيوفر ما قيمته 25 مليار درهم**
- **تحويل النفايات من المكبات بنسبة 80٪ بحلول 2030**
- **خفض الانبعاثات من قطاع الطاقة من 430 g/Kwh في عام 2013 إلى أقل من 100 g/Kwh بحلول عام 2030**
- **تحسين إدارة الموارد الطبيعية كالطاقة والمياه من خلال تخضير مختلف القطاعات الاقتصادية**
- **خفض انبعاثات الغازات الدفينة (Greenhouse gases)**
- **تقليل النفايات من خلال تشجيع عمليات التصنيع والتدوير**

خلق فرص عمل خضراء ودعم الابتكار والمعرفة:

- **خلق 160000 فرصة عمل خضراء بحلول عام 2030**
- **زيادة الصادرات بحوالي 25–45 مليار درهم بحلول عام 2030**
- **دعم قطاع التكنولوجيا والقطاعات التي تتمتع بإمكانات نمو جيدة وتطوير الابحاث التي تركز على تكنولوجيا المتقدمة.**
- **إنشاء سوق للمنتجات والخدمات الخضراء**
- **تأسيس مراكز تدريبية وبحثية متخصصة لتأهيل الكوادر الوطنية وتنمية مهاراتهم**

تجارب بعض الجهات داخل الدولة في الاقتصاد الأخضر

تولي دولة الإمارات اهتماماً كبيراً وذلك للحد من التغير المناخي، خصوصاً أن قضايا البيئة والمياه والاحتباس الحراري تشكل جزءاً من استراتيجيتها وأجندتها الوطنية في التفاعل مع هذه الموضوعات التي تعتبرها حيوية لضمان أمنها البيئي وتحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة المنشودة.

- من أجل التصدي لظاهرة التغير المناخي فقد تم إبرام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والتي صادقت عليها الدولة في 1995، إضافةً إلى بروتوكول كيوتو الذي كان أهم الاتفاقيات الدولية التي وقعتها وصادقت عليها دولة الإمارات في 29 ديسمبر 2004، والتي كان من أهم نتائجها عقد مؤتمر الأطراف مثل مؤتمر كوبنهاغن الذي شاركت فيه الدولة سنة 2009، ثم مؤتمر كانكون سنة 2010 ومؤتمر دوربان سنة 2011 وآخرها مؤتمر باريس سنة 2015، حيث يعتبر من أنجح المؤتمرات لأنه جمع تأييداً دولياً ونتمنى أن يحقق النتائج المرجوة لإنقاذ كوكب الأرض.
- مثال على اهتمام الحكومة الرشيدة بما يختص بالبيئة فقد تم استحداث وزارة التغير المناخي والبيئة بما يؤكد رغبة الدولة من أجل الحفاظ على مواردها وتأسيس بنية تحتية نظيفة صديقة للبيئة والمناخ، فضلاً عن استجابتها للتحديات البيئية الخارجية وتعاونها الحثيث مع المجتمع الدولي للمضي قدماً في الحد من الاحتباس الحراري.
- تتعدد المشاريع المرتبطة بهذا الموضوع سواء داخل أم خارج الدولة، فبالنسبة للمشاريع الداخلية مدينة «مصدر»، ومحطة «شمس 1» و«مجمع الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية» و«بيئة» ومحطات الطاقة النووية، أما بالنسبة للمساهمة خارجياً فقد مولت الدولة ما يزيد عن(30) مشروع للطاقة المتجددة في (28) دولة نامية بتكلفة قدرت بحوالي (480) مليون دولار.
- إنشاء مدينة نموذجية مستدامة (مصدر) منخفضة الاستهلاك للمياه والطاقة (200) ميجاواط من الطاقة النظيفة (بالطاقة الشمسية)، مقابل أكثر من (800) ميجاواط بالنسبة لمدينة تقليدية بنفس الحجم (8000) ل متر مكعب من مياه التحلية يومياً، مقارنةً بأكثر من (20000) متر مكعب يومياً بالنسبة لمدينة تقليدية –إعادة تدوير المياه العادمة للاستخدام في الري.
- وأطلقت أدنوك للتوزيع بالتعاون مع شركة جاسكو مشروع استخدام الغاز الطبيعي وقودا بديلا للسيارات وتحويل المركبات في العام 2011، ضمن مبادرة بيئية اقتصادية تهدف إلى استخدام الغاز الطبيعي وقوداً بديلاً للمركبات. وأن استخدام الغاز الطبيعي كوقود للسيارات يعتبر من أرخص أنواع الوقود حالياً إضافة إلى كونه خيارا نظيفا يقلل من انبعاثات الكربون، والغاز أصبح خياراً إلى جانب الجازولين والديزل وأكثر تنافسية من حيث السعر، وكلفة تحويل السيارة للاعتماد على الغاز الطبيعي يراوح ما بين(7000– 7400) درهم يتم استرجاعها خلال فترة عام و4 شهور نتيجة التوفير المتأتي من استخدام الغاز عوضاً عن أنواع الوقود الأخرى .وأن تعبئة السيارة الصغيرة تكلف بحدود(22) درهما تمكن من القيادة لمسافة (200) كم فيما تصل تكلفة السيارة الكبيرة أقل من(50) درهما القيادة لمسافة (400) كم.

تجربة إمارة رأس الخيمة:

هناك تجارب متعددة نفذت وتنفذ في إمارة رأس الخيمة، ذات صلة بالاقتصاد الأخضر من بينها:

1. من ضمن الأهداف الاستراتيجية الرئيسية للإمار ة والتي تسعى إلى تحقيقها هي "منظومة بيئية وصحة عامة رائدة" وتشمل على أهداف ثانوية من ضمنها "خفض مستوى ومصادر التلوث البيئي". ولتحقيق هذا الهدف سعت الإمارة إلى إنشاء أول وأكبر محطة لتحلية المياه صديقة للبيئة في العالم لتحلية مياه البحر، ومشروع المحطة يعتبر واحدا من أضخم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الإمارات والأكبر من نوعه ضمن مشاريع البنية التحتية، على مستوى العالم في رأس الخيمة، وبكلفة تصل الى (719) مليون درهم (196) مليون دولار، وتعتمد المحطة على «الطاقة الشمسية» (100٪)، وتقوم بإنتاج نحو (22) مليون غالون من المياه العذبة يومياً لتلبية احتياجات رأس الخيمة والمناطق المحيطة بها، وتحقق وفورات تصل إلى (50٪) مقارنة بمستوى المصاريف التشغيلية في محطات التحلية التقليدية، وسيوفر المشروع (300) فرصة عمل جديدة خلال المرحلة الإنشائية، و(80) فرصة عمل دائمة عند انطلاق العمليات التشغيلية، وسيتم تخصيص (20٪ ـ 25٪) من الوظائف لمواطنين بعد تدريبهم مدة عام كامل.
2. وقامت وزارة الأشغال العامة بالمنطقة الشمالية بتسليم وإنجاز مدرسة للبنات في امارة رأس الخيمة "المرحلة الأولى" وفقا لمعايير الأبنية الخضراء، بتكلفة اجمالية بلغت نحو 23 مليونا و 979 ألف درهم. ويضم المشروع 16 فصلا دراسيا وأربعة فصول مزودة بأحدث الأنظمة الالكترونية لخلق بيئة تعليمية عصرية وثلاثة مختبرات وقاعة رياضية وقاعة موسيقى ومكتبة وغيرها. ويعد مشروع المدرسة نموذجا جديدا للمدارس ينفذ لأول مرة على مستوى الدولة، حيث طبق فيه اشتراطات الأبنية الخضراء عبر تنفيذ مسطحات زراعية تشمل زراعة مختلف انواع النباتات واستخدام أحدث النظم في توفير الكهرباء كالإنارة الشمسية للساحات الخارجية، بالإضافة الى استخدام مجسات في الانارة الداخلية التي تضيء عند دخول الشخص للغرفة وتغلق حال خروجه لتوفير التيار الكهربائي. ووضعت وزارة الاشغال عدة مبادرات خاصة بالاستدامة ليتم تطبيقها في مشاريع تنفيذ المباني والطرق مثل تنظيم عمل أجهزة التكييف وتسخين المياه باستخدام الطاقة الشمسية، وإضاءة الساحات الخارجية باستخدام الطاقة الشمسية، وإعادة تدوير مواد ومخلفات البناء، وإنشاء محطات لمعالجة المياه بالمشاريع، وتقليل الانبعاثات والأتربة والضجيج أثناء التنفيذ، بالإضافة الى اعتماد المواد الصديقة للبيئة. وتهدف الوزارة إلى تقليل استهلاك الطاقة في المشاريع، وخفض مصادر التلوث في مراحل التنفيذ، والتقليل من استنزاف وهدر الموارد الطبيعية.
3. مشروع مستشفى شعم والذي يعد اضافة جديدة لمنظومة المنشآت الصحية المتميزة التي تحرص دولة الإمارات على توفيرها للمواطنين والمقيمين وفق اعلى المعايير العالمية، وتبلغ المساحة الاجمالية للمستشفى (7,510) أمتار مربعة تشتمل على جميع متطلبات المستشفيات العامة كالعيادات الخارجية والمكاتب الادارية وعيادة طب الاسنان ومختبر وصيدلية وقسم الاشعة وجناح للطوارئ والحوادث وغرفتي عمليات رئيسية وجناح للتوليد.. كما يتضمن أجنحة للمرضى بسعة (30) سريرا، منها (14) للرجال، و(16) للنساء والاطفال ومكاتب للأطباء الإداريين، إضافة الى الخدمات الفنية كورشة الغسيل وأجهزة التكييف ومحطات للكهرباء والغازات الطبية، إضافة الى مهبط للطائرات العمودية، كما تم تصميم المشروع وفق أفضل معايير العمارة الخضراء للمنشآت الصحية وبما يحقق المتطلبات البيئية المتمثلة بتقليل تأثير الإنشاء والاستخدام على البيئة، من خلال تقليل استهلاك الطاقة والموارد بما ينسجم مع

المعايير الدولية للبيئة، كما تم استخدام افضل انظمة العزل الحراري لتوفير اكبر قدر ممكن من الطاقة الكهربائية المطلوبة للتكييف..

4. من جهة أخرى تصر "سيراميك رأس الخيمة " على الاستمرار بالتزامها المؤسسي والمجتمعي وترسيخ علامتها التجارية من خلال تبني مفاهيم المسؤولية الاجتماعية، في ضوء تنامي الوعي العام حول القضايا الاجتماعية والبيئية التي تؤثر على حياة المواطنين والمقيمين. وتحرص الشركة على الامتثال التام للقوانين البيئية والمعايير الأخلاقية وأفضل الممارسات الدولية. وعلاوة على ذلك، تركز الشركة على برامج المسؤولية الاجتماعية التي تستند إلى ستة محاور مختلفة هي البيئة والمنتجات ونظم معايير الاعتماد البيئي في عملية التصنيع والمجتمع وصحة وسلامة الموظف، فضلا عن حوافز الموظفين. وفي نفس السياق، تحتل قضايا إدارة البيئة أهمية خاصة بالنسبة لـ "سيراميك رأس الخيمة" التي أطلقت مجموعة من المبادرات الرائدة مثل زراعة أكثر من (5,000) شجرة في محيط مصنعها. وبصفتها عضوا مؤسسا لـ "مجلس الإمارات للأبنية الخضراء" الذي يدعم ويعزز البناء المستدام في الدولة، تعمل "سيراميك رأس الخيمة" على مضاعفة جهودها لدعم مبادرات الأبنية الخضراء من خلال تطوير مجموعة واسعة من المنتجات المبتكرة الصديقة للبيئة، مثل "راك سليم" (RAK Slim) و"راك أنتيمايكروبال" (RAK Antimicrobial) و"راك لومينوس" (RAK Luminos). وقد دخلت شركة "سيراميك رأس الخيمة" في مشروع مشترك مع شركة "لاتيكريت" الأمريكية بهدف تعزيز تكنولوجيات مبتكرة وصديقة للبيئة لتركيب البلاط والحجر

تجربة دائرة التنمية الاقتصادية أثر الاقتصاد الأخضر:

تسعى الدائرة إلى تبني بعض المبادرات التي تدعم الاقتصاد الأخضر، حيث قامت الدائرة باستبدال الإضاءة الكهربائية التقليدية بإضاءة أوتوماتيكية في سلالم مدخل ومخرج الدائرة في مبادرة منها لترشيد الطاقة، كما توجد خطة فعلية قد التفاوض لتركيب مئات من الواح الطاقة الشمسية على مساحة واسعة أعلى مظلات منطقة صف السيارات (المواقف) في المساحة المجاورة لمبنى دائرة التنمية الاقتصادية وعلى سطح المبنى تعمل على تخزين الطاقة الشمسية بواسطة مولد كهربائي لإنتاج طاقة كهربائية تكفي مبنى الدائرة وتحقق فضله يمكن الاستفادة منها لأغراض أخرى، كذلك تحويل خدمات الدائرة إلى خدمات إلكترونية، وتوفير صناديق خاصة بإعادة تدوير الأوراق وصناديق خاصة بالمواد البلاستيكية، واجرت الدائرة عدة لقاءات مع شركة ايطالية لتنفيذ المشروع.

كما يوجد في الدائرة (فريق الأمن والسلامة والبيئة) ويحمل شعار الفريق شخصيتين الأولى عبارة عن (مسعف) والذي يتمثل جميع فعاليات الفريق التي تصب في أمن وسلامة وصحة الموظفين من خلال توفير أدوات الإسعافات الأولية والأجهزة الطبية من مثل جهاز الضغط والسكر و الحرارة وتنظيم فعاليات وروش عمل تحت شعار "نحو بيئة عمل آمنة وصحية". أما الشخصية الثانية فهي (خضور) والذي بدوره يهتم بكل ما له علاقة بالبيئة والأيام العالمية الداعمة لها والاقتصاد الأخضر وتحمل شعار "نحو فكر أخضر".

الآفاق المستقبلية للاقتصاد الأخضر

أن دولة الإمارات كانت دائماً وما زالت سباقة في التطلّع إلى زيادة تنوّع مصادرها من الطاقة عبر تبني حلول الطاقة المتجددة سعياً منها نحو طاقة نظيفة وخضراء وبيئة نظيفة، وتبادل خبراتها وتجاربها مع مختلف دول العالم من أجل تحقيق الرفاهية والسعادة للجميع.

وتقوم هيئة كهرباء ومياه دبي «ديوا» بدراسات حالية لإنشاء «صندوق دبي الأخضر»، بقيمة تصل إلى (100) مليار درهم، بهدف توفير أدوات تمويلية لمستثمري قطاع الطاقة النظيفة في الإمارة، ومن توقعات نائب رئيس المجلس الأعلى للطاقة العضو المنتدب والرئيس التنفيذ لهيئة كهرباء ومياه دبي، رئيس القمة العالمية للاقتصاد الأخضر، أن توفر المشروعات التي تتعلق بقطاع الاقتصاد الأخضر والطاقة النظيفة، وتعد قيد التنفيذ حالياً في مناطق الدولة، ما يزيد على (160) ألف فرصة عمل خلال الأعوام الثلاثة المقبلة، وذلك وفقاً لمؤشرات تضمنها تقرير حالة الاقتصاد الأخضر 2016.

الخاتمـــة

يعتبر الاقتصاد الأخضر أحد أحدث فروع علم الاقتصاد، ومن أجل الإلمام بمفهوم الاقتصاد الأخضر لابد من الوصول الى فهم واضح لخصائصه ومكوناته، كما لا بد من فهم و معرفة العلاقة التي تربطه بالتنمية المستدامة، وهو جزءا لا يتجزأ منها، كما هو طريقاً لها وليس بديلاً عنها، كما أن مبادئه لابد أن تتوافق مع مبادئ الريو، أي عامة، مرنة، ذات صلة وقابلة للتكيّف طبقا لاحتياجات الدول وقدراتها وأولوياتها التنموية، وهذا يتطلب فهم الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة، ويتطلب أيضا فهم الاقتصاد الأخضر ضمن سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وما هو جدير بالذكر أن ما هو أخضر اليوم قد لا يكون بالضرورة أخضر غداً، وأن هناك درجات متفاوتة من الأخضر دون أن يتعارض مع البيئة. ومن أجل تحقيق التنمية الخضراء وصولا للاقتصاد الأخضر لابد من اتخاذ جملة خطوات منها:

1. قيام إمارة رأس الخيمة بعدد من المهام التي من شأنها تنفيذ عدد من الخطوات اللازمة لتطبيق نهج الاقتصاد الأخضر في إطار استراتيجية الامارات للتنمية الخضراء وتشجيع كافة القطاعات الاستثمارية والمصرفية والاقتصادية الى التحول نحو اقتصاد أخضر مستدام.
2. تحديد الإجراءات التي تتبع من قبل الممولين، ورجال الأعمال، وراسمي السياسات من خلال مجموعات عمل متخصصة وفقاً للقطاعات ذات الأولوية المدرجة في الأجندة الخضراء، والبدء بتنفيذها ببناء القدرات، ووضع السياسات، وقياس ذلك من خلال ربط متطلبات الاستثمار الأخضر مع مؤشرات الأداء الرئيسية الخضراء.
3. التوسع في تمويل وتنفيذ مشاريع الاقتصاد الأخضر في كافة القطاعات التنموية مثل الطاقة، النقل، الصناعة، المدن، النفايات، المباني وإدارة الأراضي وغيرها على مستوى الدولة والإمارة.
4. العمل على تغيير أنماط الاستهلاك غير المستدامة وجعل القطاعات الاقتصادية القائمة أكثر صداقة للبيئة.
5. رعاية واستدامة الموارد الطبيعية من أجل تحقيق النمو والتقدم الاقتصادي مع مراعاة المحافظة على البيئة وصحة الإنسان التي يتعايش فيها الجميع، من أجل حماية إرث الأجيال القادمة.

والله الموفق